

العرب الاقتصادي

ميناء جدة: مناولة 10.3 مليون طن خلال شهرين

قالت إدارة ميناء جدة، إن الرما البحري تعامل خلال شهري مايو ويونيو للصين مع مناولة 10.3 مليون طن بضائع ونقلت الإدارة لصحيفة «الشرق الأوسط» ما يزيد عليها تعاملات لصاحبه أكثر من 600 سفينة محملة بالبضائع والركاب رست في الميناء، وبفقر حجم الواردات العادية التي دخلت السوق السعودية لنفس الفترة 16 مليون طن أولاً، عداية مختلفة هذا وقد بلغ عدد الركاب القادمين للميناء لنفس الفترة أكثر من 80 ألف راكب، فهدموا لأداء عماسك العدة.

الدوحة - العرب

العدد 9198 - الأحد 18 أغسطس 2013م - الموافق 11 شوال 1434هـ

7

2.1 مليار ريال مكاسب
البورصة القطرية في أسبوع

5

3.3% النمو الفصلي
لإقتصاد هونغ كونغ

4

الاتحاد المصرفي الأوروبي
يساهم بعلاج أزمات الديون

رئيس الوحدة أحمد بن عيد لـ «العرب»:

«المعلومات» ترصد أعلى تقارير اشتباه مالي خلال 2012



رؤوس

«العرض على البنوك من سلامة مصداق الأموال

ويشأن إحصاءات العام الماضي قال سمحارته إنه شهد ارتفاع عدد تقارير الاشتباه عن العمليات التي تلقتها وحدة المعلومات المالية عن سابقاتها عام 2011، مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال الخمس سنوات الماضية، بنسبة ارتفاع تقارب 18% عن إحصائية عام 2011، وسجلت شركات الصرافة وتحويلات الأموال أعلى نسبة بلاغات منها تعادل 59%، تلتها المصالح المسجلة من المصارف بنسبة 32%، وحقق المصالح المرسلات من مؤسسات القطاع غير المالي تطوراً ملحوظاً في نسبة بسيطة ارتفعت عن سابقاتها في عام 2011، أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الحالات بعد تحليلها، فقد تم تسجيل عدد 141 حالة توزيع عام 2012، أفادت بها الوحدة كلاً من الجهات الامنية وإنفاذ القانون وجهات الرقابة على القطاع المالي والقطاع غير المالي على نطاق الوطني وأضاف سمحارته «تم حفظ عدد من العمليات المبلغ عنها عام 2012 لإنشاء أسباب الاشتباه أو غيرها من الأسباب بنسبة بلغت سابقة بحوالي 74%».

« حوار : محمد أفزاز ونور الحملي
تصوير: ساجيب

أكد سعادة الشيخ أحمد بن عيد آل ثاني، رئيس وحدة المعلومات المالية، أن الأخيرة تعمل في إطار مستهدف تحقيق الأمن الاقتصادي والافتقار في دولة قطر، وعليه قد شهدت رؤيتها كمنافسة آية تحديات تواجه ذلك على المستوى الوطني أو الدولي.

وأشار سمحارته، في حوار مع «العرب» إلى أن وحدة المعلومات وبعد استكمال وضع استراتيجيتها وخططها التطويرية الداخلية، التزمت بشكل تام بتحقيق نتائج معينة، مؤكداً أن اعتماد ذلك ما هو إلا بداية الانطلاق نحو مستقبل وظيفي مشرق للوحدة يتفقا من مرحلة تأسيسية إلى مرحلة تطويرية تحقق خلالها أهدافاً سامية بإساليب احترافية، وقال إن الوحدة كسفت جهودها على المستويين الوطني والدولي لهذه المنافسة، كما حرصت على العمل مع شركائها من الجهات الرقابية على القطاع المالي وغير المالي والجهات المختصة والسلطات القضائية داخل



« أحمد بن عيد

رئيس الوحدة أحمد بن عيد في حوار مع «العرب»:

«المعلومات المالية» تستهدف المساهمة بتحقيق



وقال إن الوحدة كلفت جهودها على المستويين الوطني والدولي لهذه المكافحة، كما حرصت على العمل مع شركائها من الجهات الرقابية على القطاعين المالي وغير المالي والجهات المختصة والسلطات القضائية داخل دولة قطر. كما تطرق رئيس وحدة المعلومات المالية إلى دور الوحدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر في ضوء التوصيات العالمية في مكافحة هذه الجرائم «سبسطا الوحدة على المستوى الدولي»، بالإضافة إلى نقلها الوحدة أدواراً هامة في مجالاتها المتخصصة ونظيرتها نحو المستقبل في تطوير قدراتها المؤسسية للاضطلاع بهذه الأدوار، وكذلك أهم مؤشرات الأداء لعام 2012 وأكثر حالات الاستيلاء كل هذا في الحوار التالي:

أكد سعادة الشيخ أحمد بن عيد آل ثاني، رئيس وحدة المعلومات المالية، أن الوحدة تعمل في إطار يستهدف تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي في دولة قطر، وعليه قد حددت رؤيتها لمكافحة أية تحديات تواجه ذلك على المستوى الوطني أو الدولي. وأشار سعادته في حوار مع «العرب» إلى أن وحدة المعلومات وبعد استكمال وضع استراتيجيتها وخطتها التطويرية الداخلية التزمت التزاماً تاماً بتحقيق نتائج معينة، مؤكداً أن اعتماد ذلك ما هو إلا بداية الانطلاق نحو مستقبل وظيفي مشرق للوحدة بقبولها من مرحلة تأسيسية إلى مرحلة تطويرية تحقق خلالها أهدافاً سامية بأساليب احترافية.

التي تشرف عليها من جانب آخر، حفاظاً على إبقاء الحوار المتواصل حول تطبيق نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ومواجهة أية معوقات عملية قد تواجه تطبيقه. كما تعمل الوحدة مع شركائها من القطاع الخاص من مؤسسات مالية وغير مالية ومنظمات غير هادفة للربح في تنفيذ نظام الإبلاغ عن المعاملات التي يشتبه بعلاقتها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وتتسمر بالتنسيق مع الجهات الرقابية المعنية بإصدار التعليمات والإرشادات لتوجيه وإرشاد هذه المؤسسات في كيفية تنفيذ متطلبات الإبلاغ.

كيف تقمُّ دور الوحدة في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر في ضوء الترميمات العالمية في مكافحة هذه الجرائم؟
دور وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر هو دور تشغيلى مساهم، حيث تتلخص أدوارها في: أولاً: تلقي تقارير عن العمليات المالية التي يشتبه بعلاقتها بانشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجهات المرزعة بالإبلاغ بموجب القانون الوطني المعنى. ثانياً: تحليل هذه التقارير عن طريق استخدام قاعدة بيانات وطنية والتوصل إلى النتائج المناسبة. ثالثاً: نشر وتوزيع نتائج هذه التقارير إلى الجهات

المعلومات المالية على العمل مع شركائها من الجهات الرقابية على القطاعين المالي وغير المالي والجهات المختصة والسلطات القضائية داخل دولة قطر، كما حرصت على وحدة المعلومات المالية على الإهتمام بمعددا التواصل مع جميع هذه الجهات بكافة أنواعه وصوره نظراً لإرتباط وظائفها الرئيسية بجمع قواعد البيانات الخاصة بهذه الجهات بشكل مباشر أو غير مباشر. وخلال عام 2012 أولت الوحدة اهتماماً جاداً للتواصل مع الجهات الرقابية المشرفة على القطاع غير المالي، فتم عقد عدد من الاجتماعات التعاونية أو التعاونية مع كل من وزارة الأعمال والتجارة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، حيث تستهدف هذه الاجتماعات تأسيس قناة تواصل مبنية بين هذه الجهات والوحدة من جانب، وبين قطاع المؤسسات والمهين



كلفت جهودها على المستويين الوطني والدولي لهذه المكافحة، فعلى المستوى الوطني، هي عضو فاعل في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومشارك في وضع الاستراتيجية الوطنية الخاصة بها، وتحرص وحدة

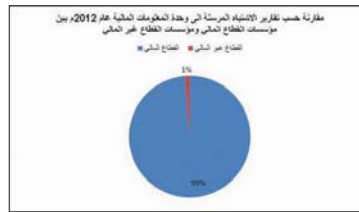
المعلومات وتمويل الإرهاب. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تخصصت بها الوحدة والسبل المتاحة لتحقيق ذلك، فحددت الوحدة رسالتها ببناء علمية ووفقاً لإطار العام الذي تتوجه به اللجنة الوطنية لمكافحة غسل

في إطار يستهدف تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي في دولة قطر، وعليه قد حددت رؤيتها لمكافحة أية تحديات تواجه ذلك على المستوى الوطني أو الدولي. كما حدد القانون رقم 4 لسنة 2010 بشأن إصدار قانون

حوار: محمد أفرانز
ونور الحلي
تصوير: ساجيب

ظاهرة غسل الأموال
حديثاً لو تم مقارنتها
بالجرائم المالية الأخرى
ومدى انتشار هذه
الجرائم

خلال 2012 أولت
الوحدة اهتماماً جاداً
للتواصل مع الجهات
الرقابية المشرفة على
القطاع غير المالي

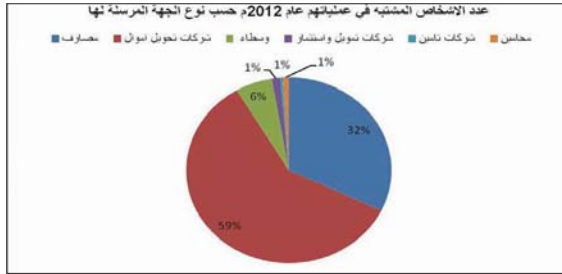


في ما دور وحدة المعلومات المالية؟ وما رسالتها؟
- تمحور وحدة المعلومات المالية جهاً حكومياً مركزياً يعمل بقاعدة بيانات رئيسية للمعلومات التي تتعلق بما يشتبه أن يكون متصلة بجريمة واحتمال وجود عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب، حيث تتاح هذه المعلومات للجهات القضائية والسلطات إنفاذ القانون لاستخدامها في إجراءات التحقيقات واتخاذ التدابير وتعمل وحدة المعلومات المالية

الأمن الاجتماعي والاقتصادي القطري



شركات الصرافة
وتحويل الأموال سجلت
أعلى نسبة بلاغات في
العام الماضي تعادل
%59



الدعايات السلبية لعدد هذه الجرائم كبيرة على الجوانب الاقتصادية وهذا سؤال أكاديمي يوجه إلى الجهات الاقتصادية المعنية، لكن حسب إحصاءات بنك إعطاء امثلة على هذه الدعايات، منها انخفاض سعر العملة، التضخم المالي، الاستثمارات غير الحقيقية واقتصاد هش وغيرها

في عام 2011. أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الحالات بعد تحليها، فقد تم تسجيل عدد 141 حالة توزيع عام 2012، أفادت بها الوحدة كلاً من الجهات الأمنية وإفاداً الفاعل والمالي والقطاع غير المالي على الخاطئ الوطني. هذا وقد تم حفظ عدد من العمليات المبلغ عنها عام 2012 لتتفحص أسباب الاشتباه أو غيرها من الأسباب بنسبة 74%.

في ظل الدعايات السلبية لجرائم غسل الأموال وتحويل الإرهاب تقتصر فقط على الجهاز المصرفي والقطاع المالي أم إنها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية؟
- الدعايات السلبية للجريمة لا تقتصر على الجهاز المصرفي والمالي فقط، بل تشمل جميع القطاعات والأجهزة بما فيها القطاعات غير المالية،

استقرار أمني عالمي ارتكزت على عدد من المحاور الرئيسية أهمها بناء القدرة المؤسسية وتعزيز الموارد واستغلال الابتكارات.

في عام 2011، ما تم مذكرات الأمان، وما لدى وحدة المعلومات المالية؟ وما أكثر حالات الاشتباه التي تركت؟ - بالنسبة لعام 2012 فقد ارتفع عدد تقارير الاشتباه عن المعلومات المالية عن سابقتها عام 2011، مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال الثمانية أعوام المتضمنة، بنسبة ارتفاع تقارب 18% عن

في ظل الدعايات السلبية لجرائم غسل الأموال وتحويل الإرهاب تقتصر فقط على الجهاز المصرفي والقطاع المالي أم إنها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية؟
- الدعايات السلبية للجريمة لا تقتصر على الجهاز المصرفي والمالي فقط، بل تشمل جميع القطاعات والأجهزة بما فيها القطاعات غير المالية،

تقارير الاشتباه ارتفعت في العام الماضي بنحو 18% عن إحصائية عام 2011.. مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال 8 أعوام الماضية

استقرار أمني عالمي ارتكزت على عدد من المحاور الرئيسية أهمها بناء القدرة المؤسسية وتعزيز الموارد واستغلال الابتكارات.

في عام 2011، ما تم مذكرات الأمان، وما لدى وحدة المعلومات المالية؟ وما أكثر حالات الاشتباه التي تركت؟ - بالنسبة لعام 2012 فقد ارتفع عدد تقارير الاشتباه عن المعلومات المالية عن سابقتها عام 2011، مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال الثمانية أعوام المتضمنة، بنسبة ارتفاع تقارب 18% عن

في ظل الدعايات السلبية لجرائم غسل الأموال وتحويل الإرهاب تقتصر فقط على الجهاز المصرفي والقطاع المالي أم إنها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية؟
- الدعايات السلبية للجريمة لا تقتصر على الجهاز المصرفي والمالي فقط، بل تشمل جميع القطاعات والأجهزة بما فيها القطاعات غير المالية،

تقارير الاشتباه ارتفعت في العام الماضي بنحو 18% عن إحصائية عام 2011.. مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال 8 أعوام الماضية

استقرار أمني عالمي ارتكزت على عدد من المحاور الرئيسية أهمها بناء القدرة المؤسسية وتعزيز الموارد واستغلال الابتكارات.

في عام 2011، ما تم مذكرات الأمان، وما لدى وحدة المعلومات المالية؟ وما أكثر حالات الاشتباه التي تركت؟ - بالنسبة لعام 2012 فقد ارتفع عدد تقارير الاشتباه عن المعلومات المالية عن سابقتها عام 2011، مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال الثمانية أعوام المتضمنة، بنسبة ارتفاع تقارب 18% عن

في ظل الدعايات السلبية لجرائم غسل الأموال وتحويل الإرهاب تقتصر فقط على الجهاز المصرفي والقطاع المالي أم إنها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية؟
- الدعايات السلبية للجريمة لا تقتصر على الجهاز المصرفي والمالي فقط، بل تشمل جميع القطاعات والأجهزة بما فيها القطاعات غير المالية،

تقارير الاشتباه ارتفعت في العام الماضي بنحو 18% عن إحصائية عام 2011.. مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال 8 أعوام الماضية

استقرار أمني عالمي ارتكزت على عدد من المحاور الرئيسية أهمها بناء القدرة المؤسسية وتعزيز الموارد واستغلال الابتكارات.

في عام 2011، ما تم مذكرات الأمان، وما لدى وحدة المعلومات المالية؟ وما أكثر حالات الاشتباه التي تركت؟ - بالنسبة لعام 2012 فقد ارتفع عدد تقارير الاشتباه عن المعلومات المالية عن سابقتها عام 2011، مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال الثمانية أعوام المتضمنة، بنسبة ارتفاع تقارب 18% عن

في ظل الدعايات السلبية لجرائم غسل الأموال وتحويل الإرهاب تقتصر فقط على الجهاز المصرفي والقطاع المالي أم إنها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية؟
- الدعايات السلبية للجريمة لا تقتصر على الجهاز المصرفي والمالي فقط، بل تشمل جميع القطاعات والأجهزة بما فيها القطاعات غير المالية،

تقارير الاشتباه ارتفعت في العام الماضي بنحو 18% عن إحصائية عام 2011.. مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال 8 أعوام الماضية

استقرار أمني عالمي ارتكزت على عدد من المحاور الرئيسية أهمها بناء القدرة المؤسسية وتعزيز الموارد واستغلال الابتكارات.

في عام 2011، ما تم مذكرات الأمان، وما لدى وحدة المعلومات المالية؟ وما أكثر حالات الاشتباه التي تركت؟ - بالنسبة لعام 2012 فقد ارتفع عدد تقارير الاشتباه عن المعلومات المالية عن سابقتها عام 2011، مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال الثمانية أعوام المتضمنة، بنسبة ارتفاع تقارب 18% عن

في ظل الدعايات السلبية لجرائم غسل الأموال وتحويل الإرهاب تقتصر فقط على الجهاز المصرفي والقطاع المالي أم إنها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية؟
- الدعايات السلبية للجريمة لا تقتصر على الجهاز المصرفي والمالي فقط، بل تشمل جميع القطاعات والأجهزة بما فيها القطاعات غير المالية،

تقارير الاشتباه ارتفعت في العام الماضي بنحو 18% عن إحصائية عام 2011.. مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال 8 أعوام الماضية

استقرار أمني عالمي ارتكزت على عدد من المحاور الرئيسية أهمها بناء القدرة المؤسسية وتعزيز الموارد واستغلال الابتكارات.

في عام 2011، ما تم مذكرات الأمان، وما لدى وحدة المعلومات المالية؟ وما أكثر حالات الاشتباه التي تركت؟ - بالنسبة لعام 2012 فقد ارتفع عدد تقارير الاشتباه عن المعلومات المالية عن سابقتها عام 2011، مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال الثمانية أعوام المتضمنة، بنسبة ارتفاع تقارب 18% عن

في ظل الدعايات السلبية لجرائم غسل الأموال وتحويل الإرهاب تقتصر فقط على الجهاز المصرفي والقطاع المالي أم إنها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية؟
- الدعايات السلبية للجريمة لا تقتصر على الجهاز المصرفي والمالي فقط، بل تشمل جميع القطاعات والأجهزة بما فيها القطاعات غير المالية،

تقارير الاشتباه ارتفعت في العام الماضي بنحو 18% عن إحصائية عام 2011.. مما حقق أعلى عدد سجلته وحدة المعلومات المالية خلال 8 أعوام الماضية



الوحدة تعمل مع شركائها من القطاع الخاص في تنفيذ نظام الإبلاغ عن العملات التي يشتبه بعلاقتها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب



روبيز

« العرض على التائه من سلامة مصادر الأموال »



« عرض على مواجهة مداولات غسل الأموال »